



الجمعية العمومية - الدورة الأربعون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٣ من جدول الأعمال: برامج التدقيق - نهج الرصد المستمر

تقرير عن استعراض نطاق ومنهجية البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران - نهج الرصد المستمر (USAP-CMA)

(ورقة مقدمة من مجلس الإيكاو)

الموجز التنفيذي

تعرض هذه الورقة تقريراً مجمّعاً عن العمل المنجز خلال فترة الثلاث سنوات الماضية وفقاً لقرار الجمعية العمومية ٣٩-١٨، الذي تطلب الجمعية العمومية بموجبه من المجلس توجيه الأمانة العامة للإيكاو باستعراض نطاق ومنهجية البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران - نهج الرصد المستمر (USAP-CMA). وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن الملحق بهذه الورقة مقترحات اعتمدها المجلس لترشيد برنامج التدقيق، والفوائد المتوقعة منها وتقييم الأثر المترتب عليها.

الإجراء: تُدعى الجمعية العمومية إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- الإحاطة علماً بالعمل المنجز في سياق إجراء استعراض لنطاق ومنهجية البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران - نهج الرصد المستمر (USAP CMA)، بناءً على طلب الجمعية العمومية للإيكاو في دورتها التاسعة والثلاثين وبدعم من المؤتمر الرفيع المستوى الثاني لأمن الطيران (HLCAS/2)؛
- توجيه المجلس بأن يكفل قيام الأمانة العامة بترتيب الأولويات ضمن هذه التوصيات، بناءً على جدواها وتوافر الموارد؛
- توجيه المجلس بأن يضمن العمل على تحسين البرنامج بشكل مستمر من خلال التشاور المتواصل بين الأمانة العامة ومجموعة الدراسة التابعة للأمانة العامة والمعنية بالبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران؛
- دعوة جميع الدول إلى دعم البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران - نهج الرصد المستمر من خلال توقيع مذكرة التفاهم وقبول عمليات التدقيق المقررة؛
- دعوة الدول إلى تخصيص موارد مالية وبشرية كافية للبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران - نهج الرصد المستمر لإتاحة تنفيذ هذه المقترحات ومواصلة تطوير البرنامج.

الأهداف الاستراتيجية	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي الخاص بالأمن والتسهيلات.
الأثار المالية:	يعتمد تنفيذ المقترحات التي أقرها المجلس والمرفقة بهذه الورقة على توافر الموارد المخصصة للبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران - نهج الرصد المستمر في ميزانية البرنامج العادي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ و/أو من المساهمات المقدمة خارج إطار الميزانية.
المراجع:	الوثيقة (Doc 10075) - القرارات السارية المفعول الصادرة عن الجمعية العمومية (في ٦/١٠/٢٠١٦)

١- المقدمة

١-١ عملاً بقرار الجمعية العمومية ٣٩-١٨، والمرفق (هـ)، ويتأيد من المؤتمر الرفيع المستوى الثاني لأمن الطيران (HLCAS/2)، أجرت الأمانة العامة، بالتعاون مع مجموعة الدراسة التابعة لها والمعنية بالبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران، استعراضاً شاملاً لنطاق ومنهجية البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران. وكان الغرض من هذا الاستعراض التأكد من أن البرنامج يوفر معلومات موثوقة بشأن التنفيذ الفعال لتدابير أمن الطيران على أرض الواقع، وأن المنهجية تراعي النهج القائم على المخاطر في تطبيق تدابير أمن الطيران، وأنها قادرة على دعم الخطة العالمية لأمن الطيران (GASeP) بشكل فعال.

٢- المناقشة

١-٢ طبقت كل من مجموعة الدراسة المعنية بالبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران والأمانة العامة نهجاً منظماً لاستعراض البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران، شمل التوصيات الواردة في قرار الجمعية العمومية ٣٩-١٨، المرفق (هـ) ونقير المؤتمر الرفيع المستوى الثاني لأمن الطيران. وتمثلت المجالات الأربعة الرئيسية التي تم تناولها فيما يلي:

أ) **تفسير القواعد القياسية وتدريب المدققين:** لضمان التفسير المتسق للقواعد القياسية الواردة في الملحق السابع عشر - الأمن، وكذلك توفير وتدريب واعتماد المدققين المؤهلين تأهيلاً جيداً؛

ب) **تدقيق التنفيذ التشغيلي:** لضمان قدرة البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران على إجراء تقييم شامل للتنفيذ التشغيلي للتدابير الأمنية على أرض الواقع، وعرض ذلك بشكل أكثر وضوحاً؛

ج) **معالجة أوجه القصور الخطيرة في الوقت المناسب:** لضمان أن أوجه القصور الخطيرة التي يكشف عنها التدقيق، والتي لا تشكل شواغل أمنية بارزة (SSECs)، تجري معالجتها على وجه الاستعجال حسبما يلزم، وأن خطط الإجراءات التصحيحية ونتائج التدقيق الأخرى تتيح توجيه الموارد المخصصة لتنمية القدرات؛

د) **تعزيز النهج القائم على المخاطر في ترتيب الأولويات:** لمواءمة النهج القائم على المخاطر بحيث يتوافق مع أولويات أنشطة التدقيق وتحديد نطاق ومدة التدقيق.

٢-٢ وأثمر هذا الفحص عن إعداد قائمة تضم ٢٧ توصية تم تقديمها، بغرض المصادقة عليها، إلى فريق خبراء أمن الطيران في اجتماعه الثلاثين (AVSECP/30)، الذي انعقد في الفترة من ١٣ إلى ٢٠١٩/٥/١٧. وأعرب فريق الخبراء عن تقديره ودعمه لنتائج الاستعراض، وشدد على أن هذه التوصيات، مع إدخال بعض التعديلات عليها، من شأنها أن تعزز الثقة في النظام العالمي لأمن الطيران وتتيح قدرأ أكبر من الوضوح فيما يخص الامتثال التشغيلي. وأنفق كذلك على أن التغييرات المقترحة ستمكّن من القياس الدقيق لأهداف تنفيذ الخطة العالمية لأمن الطيران (GASeP)، من خلال رصد الامتثال بشكل أكثر تركيزاً على الجوانب التشغيلية، وتوفير مدققين مؤهلين تأهيلاً جيداً، وترتيب أولويات أنشطة البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران على أساس المخاطر، ومعالجة أوجه القصور الخطيرة في الوقت المناسب.

٣-٢ وبناءً على توصيات فريق خبراء أمن الطيران، وافق المجلس، خلال دورته ٢١٧، على القائمة النهائية بالتوصيات إلى جانب الفوائد المتوقعة منها وتقييم الأثر المترتب عليها (انظر موجز القرارات (C-Dec 217/12)). وتقدّم هذه التوصيات المعتمدة، التي ترد في الملحق بهذه الورقة، إلى الجمعية العمومية لإقرارها.

المرفق

التوصيات المعتمدة لأغراض الاستعراض الشامل للبرنامج العالمي
لتدقيق أمن الطيران - نهج الرصد المستمر

(أ) تفسير القواعد القياسية وتدريب المدققين

فيما يتعلق بالتناغم والاتساق في تفسير القواعد القياسية وتدريب المدققين، أوصت مجموعة الدراسة الأمانة العامة بما يلي:

١. تعزيز تدريب مدققين مرخصين للبرنامج العالمي من خلال توحيد تفسير القواعد القياسية الواردة في الملحق السابع عشر والملحق التاسع، الخاضعة للتدقيق والتي تيسر إدارة مراقبة الحدود وتحقيق أهداف أمن الطيران، وكذا أسئلة البروتوكول الخاصة بالبرنامج العالمي. ويستوجب ذلك استحداث مؤشرات أداء مرجعية (رئيسية) دولية وإعداد وثيقة بالأسئلة المتكررة (FAQ) بشأن المسائل التي تطرح أثناء عمليات التدقيق، فضلاً عن إنشاء آلية لتوفير التدريب للمدققين.

الفوائد المتوقعة:

- توفير الحد الأدنى من الشروط لضمان الاتساق والحياد والنزاهة في تفسير القواعد القياسية الواردة في الملحق السابع عشر والملحق التاسع الخاضعة للتدقيق، وأسئلة البروتوكول الخاصة بالبرنامج العالمي، من جانب المدققين المرخصين كافة، ورفع ما قد يلقاها من غموض؛
- تأمين التنفيذ الفعال لمبادئ البرنامج العالمي؛
- إعطاء الدول تلميحات بخصوص متطلبات القواعد القياسية وتوضيحات بشأن التدابير والموارد اللازمة للوفاء بتلك المتطلبات؛
- توفير تأكيدات بخصوص مصداقية نتائج التدقيق واستدامة نظم الإشراف التابعة للدولة.

الإجراءات المقترحة:

- استحداث مؤشرات أداء مرجعية (رئيسية) دولية بالتنسيق مع مجموعة عمل الملحق السابع عشر ومجموعة عمل المواد الإرشادية؛
- إعداد وثيقة بالأسئلة المتكررة (FAQ) بشأن المسائل التي طرحت أثناء عمليات التدقيق واستحداث سلسلة من خيارات التدريب للمدققين حتى يواكبوا التطورات؛
- يمكن أن يشمل التدريب المتجدد في المجالين المذكورين أعلاه ما يلي:
 - (أ) عقد مؤتمرات عالمية سنوية تجمع بين المدققين المرخصين كافة؛ و/أو
 - (ب) عقد ندوات إقليمية دورية للمدققين المرخصين في الإقليم المعني؛ و/أو
 - (ج) استحداث التدريب بواسطة التعلم الإلكتروني؛ و/أو
 - (د) إصدار نشرات / رسائل إخبارية فصلية وإتاحتها على البوابة الإلكترونية المأمونة للبرنامج العالمي (<http://portal.icao.int>)

تقييم الأثر:

- إن استحداث شروط دنيا لإعمال القواعد القياسية الخاضعة للتدقيق في الملحقين السابع عشر والتاسع في إطار البرنامج العالمي يتطلب التنسيق بين مجموعة الدراسة ومختلف مجموعات العمل التابعة لفريق خبراء أمن الطيران، والموافقة من جانب المجلس؛
- ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية لاستحداث منصة للتعلم الإلكتروني لأغراض التدريب، على أن يتيح هذا التدريب، بعد المصادقة، لممثلي الدول من أجل تعميق إمامهم واستيعابهم لأحكام الملحق السابع عشر - الأمن

<p>والوثيقة (Doc 8973) – دليل أمن الطيران والخطة العالمية لأمن الطيران (GASeP)؛</p> <p>- إن عقد مؤتمر عالمي سنوي سوف يحلّ الدول التي توفر المدققين تكاليف متكررة، وإن كان بالوسع تدبيرها من جانب الأمانة العامة؛ أما الندوات الإقليمية الدورية فستحملّ الدول والأمانة العامة تكاليف متكررة، وستكون هناك حاجة إلى ميسرين إضافيين للندوات للتقليل إلى الحد الأدنى من الأثر على البرنامج الزمني لعمليات التدقيق السنوية إذا ما اقتصر الأمر على استخدام قائد الفريق فقط.</p>
<p>٢. من أجل ترسيخ مهنية وظيفة تدقيق أمن الطيران، ينبغي أن يُحدّف من قائمة المدققين أي مدقق لا يفي بمستوى الأداء المتوقع خلال عملية تدقيق فعلية و/أو لا يستوفي شروط إعادة الترخيص و/أو لم يعد يعمل في مجال أمن الطيران.</p> <p><u>الفوائد المتوقعة:</u></p> <p>- ترسيخ مهنية وظيفة تدقيق أمن الطيران؛</p> <p>- التأكد من الإبقاء على المدققين المؤهلين والمهرة فقط في قائمة المدققين، مما يضيف الثقة والاستدامة على البرنامج العالمي.</p> <p><u>الإجراءات المقترحة:</u></p> <p>- الأمانة العامة في الإيكاو تطبق هذا الإجراء، وتنظم، عند الحاجة، دورات دراسية لترخيص مدققي الإيكاو لضمان توافر العدد الكافي منهم لأغراض البرنامج العالمي.</p> <p><u>تقييم الأثر:</u></p> <p>- لا شيء.</p>
<p>٣. لمواصلة تعزيز البرنامج العالمي، ينبغي اغتنام جميع الفرص المتاحة لحمل أعضاء مجموعة الدراسة على الإدلاء بدلهم لدى إدخال تغييرات على البرنامج مثل منهجية التقييم وأسئلة البروتوكول والتدريب وغيرها. فضلا عن ذلك، عقد اجتماع سنوي مباشر واحد على الأقل لمجموعة الدراسة لمناقشة أولويات البرنامج والتغييرات في النهج والأنشطة الجارية/المقبلة.</p> <p><u>الفوائد المتوقعة:</u></p> <p>- التأكد من أن البرنامج العالمي يفي باحتياجات جميع الدول ويتيح فرصا لاستنباط/تبادل أفضل الممارسات فيما يخص مراقبة النوعية؛</p> <p>- ترسيخ الثقة في النظام العالمي لأمن الطيران؛</p> <p>- تأمين المتابعة الفعالة لتنفيذ الخطة العالمية لأمن الطيران وتحقيق مخرجاتها ذات الأولوية.</p> <p><u>الإجراءات المقترحة:</u></p> <p>- كحدّ أدنى، عقد اجتماعات سنوية مباشرة لمجموعة الدراسة لمناقشة أولويات البرنامج العالمي، وتحديث أسئلة البروتوكول والتغييرات في النهج والأنشطة الجارية والمقبلة؛</p> <p>- التماس الاسهامات، على أساس مخصص، من مجموعة الدراسة لإثراء المناقشات المتواصلة طوال السنة بشأن سياسات البرنامج العالمي ومنهجيته وتنفيذه.</p> <p><u>تقييم الأثر:</u></p> <p>- زيادة التزام الدول والأمانة العامة بالتنسيق وحضور الاجتماعات.</p>

(ب) تدقيق التنفيذ التشغيلي

فيما يتعلق بالتقييم الشامل للتنفيذ التشغيلي لتدابير أمن الطيران وعرضها بشكل أكثر وضوحاً ومطواعة، توصي مجموعة الدراسة بما يلي:

٤. تحديد إلى أي مدى تقيّم أسئلة البروتوكول الامتثال لكل قاعدة من القواعد القياسية وعرض الامتثال حسب الفصول والفصول الفرعية للملحق السابع عشر والملحق التاسع استناداً إلى أسئلة البروتوكول فقط.

الفوائد المتوقعة:

- تقديم إشارات قوية عن الامتثال التشغيلي للقواعد القياسية الواردة في الملحقين السابع عشر والتاسع والتي تيسر إدارة أمن الحدود وتحقيق أهداف أمن الحدود، مما يعطي صورة أوضح عن حالة الامتثال في مجال أمن الطيران على الأصعدة العالمية والإقليمي والوطني.

الإجراءات المقترحة:

- أجزت الامانة العامة بالفعل استعراضاً لأسئلة البروتوكول لتحديد تلك التي تتيح تقييم مدى الامتثال على نحو مباشر؛

- ينبغي تعديل مؤشر الامتثال الحالي بحيث يشمل فقط أسئلة البروتوكول الخاصة بالبرنامج العالمي والتي تتيح تقييم الامتثال للقواعد القياسية الخاضعة للتدقيق، وعرضها حسب الفصول و/أو الفصول الفرعية للملحقين السابع عشر والتاسع (يتضمن هذا المرفق تديلاً برسم بياني قُدّم كعينة).

تقييم الأثر:

- أدوات الإبلاغ متاحة أصلاً.

٥. الإبقاء على المؤشر الحالي للإشراف وتحديث مؤشر الامتثال بحيث يعكس على نحو أفضل الأداء الحكومي في مراقبة أمن الطيران استناداً إلى أسئلة البروتوكول وتقييم مدى الامتثال لفرادى القواعد القياسية.

الفوائد المتوقعة:

- توفير مؤشرات أقوى عن الامتثال التشغيلي للقواعد القياسية الواردة في الملحقين السابع عشر والتاسع والتي تيسر إدارة أمن الحدود وتحقيق أهداف أمن الحدود، بما يعطي صورة أوضح عن الحالة فيما يخص الامتثال في مجال أمن الطيران على الأصعدة العالمية والإقليمي والمحلي. ومن شأن ذلك أن يساعد في قياس مدى نجاح الخطة العالمية لأمن الطيران وفي إدراك مكامن النجاح وإبراز الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من العمل.

الإجراءات المقترحة:

- الإبقاء على المؤشر الحالي للإشراف؛

- الاستعاضة عن المؤشر الحالي للامتثال بمؤشر الامتثال المقترح في التوصية ٤ أعلاه.

تقييم الأثر:

- ما من أثر لإنتاج الخريطة نظراً لتوافر أدوات إعداد الرسم البياني المنقح للامتثال؛

- تقرير ما إذا كانت هناك حاجة لتعديل مذكرة التفاهم؛

- استعراض الأهداف المتوخاة من الخطة العالمية لأمن الطيران من أجل الاستفادة من المعلومات الإضافية المتوافرة نتيجة للمؤشر الجديد عن الامتثال.

٦. النظر في إيفاد أفرقة تدقيق أكبر وتكييف عدد المدققين حسب السياق المحلي.

الفوائد المتوقعة:

- الاستغلال الأمثل للوقت المخصص لتقييم الامتثال من الناحية التشغيلية؛
- تغطية طائفة أوسع من المؤسسات.

الإجراءات المقترحة:

- لا شيء.

تقييم الأثر:

- لا شيء.

تعليق الأمانة العامة: يتم بالفعل تكييف حجم فريق التدقيق وسيواصل.

المبدأ هو أن يظل حجم فريق المدققين ضمن حدود قابلة للإدارة من جانب رئيس الفريق بما يتماشى ونطاق وطبيعة عملية التدقيق. وبهذا الخصوص تمديد الأمانة العامة فترة التدقيق عند الاقتضاء عوض زيادة عدد المدققين وذلك بالنظر إلى تكاليفهم الباهظة. ويتم ذلك من أجل استيعاب عمليات تدقيق المطارات الضخمة أو لدى زيارة مطارات عديدة خلال عملية التدقيق. والأثر من حيث التكلفة أمر يحظى بالاهتمام حيث إن نسبة عمليات التدقيق الممولة من البرنامج العادي لا تتجاوز ٦٠ في المائة.

٧. دمج الأسئلة السابقة للتدقيق (SASAQ) وأسئلة البروتوكول غير التشغيلية في وثيقة واحدة تقدّم إلى الأمانة العامة قبل التدقيق. فالدول الخاضعة للتدقيق لا ترسل الأجوبة على أسئلة البروتوكول إلى الأمانة العامة في الوقت الراهن.

الفوائد المتوقعة:

- تعزيز التحضيرات السابقة للتدقيق بالنسبة لجميع الاطراف من أجل الاستغلال الأمثل للوقت المخصص لتقييم الامتثال التشغيلي؛
- تشجيع مزيد من التعاون/التحضير والمهنية بين الإيكاو والدولة التي ستخضع للتدقيق؛
- تغطية طائفة أوسع من المؤسسات من الناحية التشغيلية.

الإجراءات المقترحة:

- دمج الاستبيان السابق للتدقيق (SASAQ) وأسئلة البروتوكول غير التشغيلية في وثيقة واحدة والمطالبة بتلقي جميع المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب قبل التدقيق.

تقييم الأثر:

- لا يمكن جني الفوائد إلا في حالة ورود المعلومات بوقت كاف قبل التدقيق (وهو ما ستطلبه الأمانة العامة وتعرض المشورة بشأنه مبكرا). ومع الأسف لا ترد الوثائق السابقة للتدقيق شهرين قبل التدقيق حسبما يقتضيه البرنامج العالمي حاليا؛
- يمكن أن يطلب من الدول أن "تبذل أفضل المساعي" من أجل الرد على أسئلة البروتوكول. لكن إذا تحول استيفاء أسئلة البروتوكول إلى شرط لإجراء التدقيق، ينبغي آنذاك إدخال تغييرات على مذكرة التفاهم؛
- وفي هذه الحالة فإن أي تعديل يتم بعد انقضاء الأجل لن يؤخذ في الاعتبار أثناء التدقيق، وهو ما قد يفضي إلى استنتاجات قد تكون عولجت في وقت التدقيق في الموقع. و حاليا يعمل العديد من الدول الخاضعة للتدقيق على استكمال استعراض الوثائق وإصدار عمليات الموافقة قبل التدقيق، وتقدّم الوثائق المحدثة إلى الفريق في يوم التحضير؛

- استيفاء أسئلة البروتوكول من جانب الدولة سيشكل عبئا إضافيا ولكنه سيساعد في التركيز ويساعد في التحضيرات السابقة للتدقيق؛
- يتعين تنقيح مذكرة التفاهم الحالية إذا كان على الدول أن تقدم أسئلة البروتوكول المستوفاة كشرط لإجراء التدقيق؛
- إذا تحول استيفاء أسئلة البروتوكول إلى شرط لإجراء التدقيق، فهناك خطر تكاثر حالات التأجيل لمدد طويلة مع ما يقترن بذلك من تكاليف.

٨. توفير الوثائق الحكومية للمدققين قبل التدقيق كي يلموا بها عند مباشرة التدقيق، وربما يقومون بتقييمات مكتوبة لأسئلة البروتوكول غير التشغيلية.

الفوائد المتوقعة:

- تعزيز التحضيرات السابقة للتدقيق من أجل الاستغلال الأمثل للوقت المخصص لتقييم الامتثال التشغيلي؛
- تغطية طائفة أوسع من المؤسسات من الناحية التشغيلية.

الإجراءات المقترحة:

- الخيار ١- توفير الوثائق الحكومية للمدققين قبل التدقيق كي يلموا بها عند مباشرة التدقيق وربما يجروا تقييمات مكتوبة لأسئلة البروتوكول غير التشغيلية؛ أو كبديل؛
- الخيار ٢ - زيادة عدد أيام التحضير للتدقيق بحيث تصبح يومين عوضا عن يوم واحد لإعطاء الفريق مزيدا من الوقت لاستعراض الوثائق في الموقع.

تقييم الأثر في حالة تقديم الوثائق قبل التدقيق (الخيار ١):

- يجب تسريح أعضاء الفريق من مهامهم العادية قبل التدقيق كي يتمكنوا من تكريس وقت كاف للتحضير؛
- يتعين إعداد عملية آمنة لاطلاع أعضاء الفريق على الوثائق تحت قيادة رئيس الفريق قبل البدء في التدقيق (انظر التوصية رقم ٩). ويتم تعميم الوثائق حاليا على أعضاء الفريق بعد وصولهم بواسطة الذاكرة المحمولة USB؛
- سيكون من الصعب تأمين سرية الوثائق الوطنية لأمن الطيران لأنها ستتاح لأعضاء فريق من مختلف الجنسيات عوض أن يتم ذلك تحت إشراف رئيس الفريق في الموقع؛
- لن يتسنى جني الفوائد المرجوة إلا إذا وردت الوثائق في الأجل المحدد. ومع الأسف لا ترد الوثائق شهريين قبل التدقيق، حسبما يقتضيه البرنامج حاليا؛
- قد يُطلب من الدول أن "تبذل كل ما في وسعها" لتقديم الوثائق من أجل تحقيق الكفاءة، ولكن إذا كان إجراء التدقيق مشروطا بتقديم الوثائق في أجل معين، آنذاك يتعين إدخال تغييرات على مذكرة التفاهم؛
- وفي هذه الحالة سوف يتعين على الدولة الخاضعة للتدقيق تجميد عمليات استعراض الوثائق والموافقة قبل التدقيق ولن تؤخذ في الاعتبار أثناء التدقيق أي تعديلات يتم إدخالها بعد تقديم الوثائق. وتعهد الكثير من الدول الخاضعة للتدقيق، حاليا، إلى استيفاء عمليتي الاستعراض والموافقة تمهيدا للتدقيق، وتقديم الوثائق المحدثة إلى الفريق في يوم التحضير؛

- قد يتعين تعديل مذكرة التفاهم الحالية بحيث تقدم الوثائق لأعضاء الفريق قبل مباشرة التدقيق؛
- إذا كان إجراء التدقيق مشروطا بتقديم الوثائق قبل التدقيق سيكون هناك خطر زيادة حالات تأجيل التدقيق مع ما يقترن بذلك من تكاليف، إذا لم تقدم الدول الوثائق إلى الأمانة العامة للإيكادو في الأجل المحدد.

تقييم الأثر إذا أضيف يوم واحد للتحضير (الخيار ٢):

- سيكون لأعضاء الفريق يوم إضافي كي يستعرضوا مع الوثائق ويستعدوا، كل حسب مسؤولياته، بما يضيف قدرا أكبر من الكفاءة على عملية استعراض الوثائق في الموقع. وسيمنح ذلك للفريق مزيدا من الوقت للمناقشة بشأن تفسير مضمون الوثائق؛
- قد تنشأ تكاليف إضافية أو آثار غير مباشرة بالنسبة لعمليات التدقيق المتتالية، ويمكن استكشاف تدابير للتخفيف.

٩. تعزيز أمن البيانات لدى تبادلها بين الدول الأعضاء والإيكاو.

الفوائد المتوقعة:

- تعزيز تدفق المعلومات وتيسير نقل الوثائق الوطنية قبل مباشرة أنشطة التدقيق؛
- تمكين عملية التحضير بغرض الاستغلال الأمثل للوقت المخصص لتقييم الامتثال التشغيلي؛
- اتصالات أكثر كفاءة مع الدول الأعضاء بخصوص الوثائق السابقة للتدقيق وتقارير التدقيق وخطط الإجراءات التصحيحية (CAPs)؛
- تغطية طائفة أوسع من المؤسسات.

الإجراءات المقترحة:

- اتصلت الأمانة العامة بفريق أمن المعلومات في الإيكاو للنظر في تحسين أمن عملية نقل الوثائق وإيجاد الحلول لتخزينها. ويجري تحليل الوسائل المتاحة؛
- تستخدم "الخزنة المأمونة" بالإيكاو (ICAO Secure Box) لتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء وقد اثبتت جدواها لحد الآن. ويؤمل في نهاية المطاف استخدام هذه الوسيلة في إرسال كل المعلومات بما في ذلك تقارير التدقيق وخطط الإجراءات التصحيحية (CAPs).

تقييم الأثر:

- يجري حاليا تقييم تكلفة إرسال وخنز البيانات بطريقة مأمونة.

١٠. تقييم مطار ثان عند الإقتضاء وعلى أساس تقييم المخاطر

الفوائد المتوقعة:

- إتاحة تقييم أشمل للامتثال بصفة عامة من جانب الدولة الخاضعة للتدقيق وثقافتها الأمنية.

الإجراءات المقترحة:

- تتيح الإجراءات الراهنة للبرنامج العالمي (USAP-CMA) تقييم أكثر من مطار، إما على أساس مخطط مسبق أو أثناء عملية التدقيق، وذلك للإلمام بالوضع فيما يخص أمن الطيران في المطارات والمؤسسات الأخرى في تلك الدولة. وكانت هناك حالات تم فيها توسيع نطاق التدقيق في الموقع ليشمل مطارا آخر.

تقييم الأثر:

- ما من تكاليف إضافية إذا تواصل تطبيق الإجراءات الحالية.

تعليق الأمانة العامة: في حالات معينة يتم انتقاء أكثر من مطار لزيارتها خلال عملية تدقيق واحدة في إطار البرنامج العالمي (USAP-CMA). في الدول التي بها مطارات متعددة تسجل على الأقل ١٠٠٠ عملية مغادرة في السنة؛ ينتقي قسم تدقيق أمن الطيران (ASA) المطارات التي سيزورها بناء على البارامترات التالية: المطارات (المطار) التي تمت زيارتها في عمليات التدقيق السابقة؛ عدد عمليات المغادرة في السنة؛ قريها من مقر السلطة المعنية بأمن الطيران؛ أي شواغل بارزة محتملة في مجال الأمن (SSeC) تكون الإيكاو على دراية بها؛ أي تغييرات جوهرية بنيوية أو تنظيمية يخضع لها مطار ما.

١١. زيادة مستويات الأولوية ضمن التوصيات وهي "متدنية" "متوسطة" و"عليا" لتشمل مستوى آخر هو "قصوى" حينما يكتشف فريق التدقيق أوجه قصور تشغيلية خطيرة، واستكشاف إمكانية إنشاء آلية لتبادل البيانات بشأن الدول التي توجّه إليها توصيات ذات أولوية "قصوى"، إلى جانب الإجراءات الحالية الخاصة بالشواغل البارزة في مجال الأمن (SSeCs).

الفوائد المتوقعة:

- تعزيز أثر تقييم الامتثال التشغيلي؛
- مساعدة الدول في ترتيب أولويات الإجراءات التصحيحية على النحو المناسب؛
- تشجيع الدول على اتخاذ إجراءات فورية لتحسين الامتثال التشغيلي لأحكام الملحق السابع عشر (انظر التوصية رقم ١٥) لأن سجلات الأمانة العامة تشير إلى أوجه قصور خطيرة في عدد من الدول؛
- الاستخدام الرشيد والأمثل للموارد في معالجة المشاكل الخطيرة .

الإجراءات المقترحة:

- لدى اكتشاف أوجه قصور تشغيلية، يتم تصنيف الأولويات ضمن التوصيات ذات الصلة في تقرير التدقيق على أنها "قصوى" بحيث تطلّع الدولة بقدر أكبر من الوضوح على أوجه القصور التشغيلية التي تؤثر بشكل كبير على أمن الطيران وتتطلب الإسراع بحلها؛
- ستقوم الأمانة العامة، بالتشاور مع فريق الدراسة التابع لها، بإعداد إرشادات لرؤساء أفرقة التدقيق وأعضائها بحيث يتمكنون من تحديد التوصيات ذات الأولوية القصوى؛
- إنشاء آلية لتبادل المعلومات بشأن الدول التي سنوجّه لها توصيات ذات أولوية "قصوى" نتيجة للاستنتاجات التشغيلية. وسيتم الإبقاء على الشواغل البارزة في مجال الأمن إذا لم يتم اتخاذ أي تدابير، والإبلاغ عنها فوراً والتوجيه بمعالجتها.

تقييم الأثر:

- يتعين تعديل مذكرة التفاهم الحالية لتحديد أجل مقرب لمعالجة التوصيات ذات الأولوية "القصوى" وإنشاء آلية لتبادل المعلومات ذات الصلة بتلك التوصيات؛
- سوف يترتب عبء عمل إضافي على الأمانة العامة جزاء تبادل المعلومات الخاصة بالتوصيات ذات الأولوية القصوى.

١٢. النظر في استحداث برنامج زيارات قصيرة لمتابعة الامتثال التشغيلي تقوم بها مجموعات أصغر من المدققين لتقييم أوجه القصور الرئيسية.

الفوائد المتوقعة:

- النهوض برصد الامتثال التشغيلي؛
- تعزيز متابعة خطط الإجراءات التصحيحية.

الإجراءات المقترحة:

- ما من إجراءات إضافية مقترحة حالياً.

تقييم الأثر:

- لا شيء حالياً.

تعليق الأمانة العامة: ينص البرنامج العالمي (USAP) على إجراء عمليات تدقيق محدودة النطاق، تركز على أسئلة البروتوكول التي اعتُبرت خلال التدقيق السابق غير مرضية أو غير منطبقة أو غير محددة، وكذا على الالتزامات الجارية. ومن المزمع،

مع زيادة نضج البرنامج، أن تنحصر معظم الأنشطة في عمليات التدقيق محدودة النطاق هذه، بدءاً من عام ٢٠٢٠. إن إحراز تقدم كبير في تنفيذ خطة الإجراءات التصحيحية من المؤشرات الرئيسية المستخدمة في ترتيب الأولويات بين الدول لإجراء عمليات التدقيق محدودة النطاق هذه. علاوة على ذلك، يتم بالفعل إيفاد بعثات متابعة لتقييم إجراءات التخفيف أو مدة تنفيذ إجراءات تصحيحية تعالج بشكل كامل الشواغل البارزة في مجال الأمن (SSECs). ويُتخذ القرار بإجراء زيارات متابعة أو عمليات تدقيق محدودة النطاق على أساس كل حالة على حدة، وذلك حسب التقدم المحرز في سدّ أوجه القصور التي تم الكشف عنها خلال عملية التدقيق.

١٣. الارتقاء بالتوصية الحالية الخاصة بتبادل المعلومات على الصعيد الثنائي إلى مصاف قاعدة قياسية، ولا سيما إذا كان البلدان يرتبطان بخدمات جوية أو اتفاقات جوية.

الفوائد المتوقعة:

- زيادة شفافية النتائج الفعلية للتدقيق بالنسبة للدول التي تحتاج إلى مساعدة وتلك القادرة على توفيرها؛

الإجراءات المقترحة:

- أحييت إلى مجموعة عمل الملحق السابع عشر التابعة لفريق خبراء أمن الطيران.

تقييم الأثر:

- لا شيء حالياً.

تعليق الأمانة العامة: اقترح اتحاد النقل الجوي الدولي (إياتا) في اجتماع مجموعة عمل الملحق السابع عشر (المنعقد في جنوب أفريقيا في فبراير ٢٠١٨)، ترفيع التوصية ٢-٤-٦ إلى مصاف قاعدة قياسية. وبعد إجراء المناقشات، رفضت مجموعة العمل المقترح وأبقت على الحكم كتوصية.

ج) معالجة أوجه القصور الخطيرة في الوقت المناسب

فيما يتصل بمعالجة أوجه القصور الخطيرة، التي لا ترقى إلى مستوى الشواغل البارزة، بقدر مناسب من الاستعجال، يُوصي فريق الدراسة التابع للأمانة العامة بما يلي:

١٤. تشجيع الدول على تقصير المدد الزمنية لإعداد وتقديم خطط الإجراءات التصحيحية بعد التدقيق من ١٢٠ يوماً إلى ٣٠ يوماً وذلك من خلال تقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن أوجه القصور الخطيرة أثناء الإحاطة قبل المغادرة وتخصيص مزيد من الموارد لاستكمال التقارير. وبكبدل، يمكن تكييف الإطار الزمني لإعداد خطة الإجراءات التصحيحية حسب خطورة الاستنتاجات.

الفوائد المتوقعة:

- معالجة أوجه القصور الخطيرة، التي لا ترقى إلى مستوى الشواغل البارزة بقدر مناسب من الاستعجال؛

- زيادة الضغط على الدول كي تعتمد إلى تقويم أوجه القصور تعزيزاً لأمن الطيران.

الإجراءات المقترحة:

- تعديل عملية الإبلاغ لتضمين أوجه القصور الخطيرة ذات الأثر التشغيلي في توصيات ذات أولوية قصوى مع تقصير آجال معالجتها كما هو الشأن بالنسبة للشواغل البارزة (SSECs)؛

- استحداث عملية لتشجيع الدول على معالجة أوجه القصور الخطيرة ذات الأثر التشغيلي مع التعجيل بتقويمها كما هو الشأن بالنسبة للشواغل البارزة في مجال الأمن (SSECs) بوسائل منها، على سبيل المثال لا الحصر، إحالة هذه الدولة إلى دول أخرى ترتبط معها بروابط الحركة الجوية.

تقييم الأثر:

- إذا أصبح الإجراء إلزامياً، تعين تعديل مذكرة التفاهم لتغيير آجال إعداد خطة الإجراءات التصحيحية لتنفيذ هذه التوصيات؛
- قد تكون هناك حاجة إلى زيادة الموارد من جانب الدولة وتوافر الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات عاجلة لسدّ أوجه القصور الخطيرة في المجال التشغيلي؛
- كان للإجراءات الحالية الخاصة بالشواغل البارزة في مجال أمن الطيران (SSECs) أثر إيجابي، حيث تمّت معالجة معظم الشواغل البارزة المحتملة خلال عمليات التدقيق أو في غضون ٣٠ يوماً تقادياً للإعلان عنها. وعليه فإن إجراء مماثلاً بخصوص أوجه القصور الخطيرة التي تصدر بخصوصها توصيات ذات أولوية "قصوى" سيكون له نفس الأثر الإيجابي؛
- إن تقصير الآجال الزمنية لإعداد خطط الإجراءات التصحيحية لتنفيذ التوصيات ذات الأولوية القصوى سيستند، إذا ما أصبح إلزامياً، إلى الاستنتاجات الأولية والتوصيات المتبقية بعد نهاية عملية التدقيق. ونتيجة لذلك، لن تكون عملية ضمان الجودة قد استُكملت وبالتالي هناك احتمالات كبيرة بمراجعة الاستنتاجات والتوصيات وخطة الإجراءات التصحيحية في نهاية العملية؛
- زيادة عبء العمل على الأمانة العامة لأن عدد الدول التي ستكون موضوع توصيات ذات أولوية قصوى قد يتزايد. وستكون هناك حاجة إلى موظفين أكثر لتنفيذ هذه التوصية.

١٥. استحداث عملية لتوفير مزيد من الشفافية للدول التي تُرجى عمليات التدقيق

الفوائد المتوقعة:

- التركيز أكثر على الدول التي تطلب التأجيل، وبالتالي تقليص حالات تأجيل عمليات التدقيق للبرنامج العالمي (USAP)؛

الإجراءات المقترحة:

- نشر قائمة الدول التي تطلب إرجاء عملية التدقيق، على الموقع الشبكي المأمون للبرنامج العالمي.

تقييم الأثر:

- تحيين الموقع المأمون للبرنامج العالمي (USAP)؛

- لا بد من موافقة المجلس.

تعليق الأمانة العامة: تجدر الإشارة إلى أن أغلبية طلبات التأجيل مردها إلى تغييرات في الحكومة و/أو الإدارة العليا في السلطات المختصة، وكذا إلى الحاجة إلى استكمال أنشطة التحسين. وترى الأمانة العامة أن عمليات التدقيق التي تجري في أعقاب التغييرات في الإدارة هي أفضل وسيلة لإعطاء الإدارة الجديدة صورة واضحة عن حالة نظام أمن الطيران، إلى جانب التوصيات المرتبة حسب الأولوية والخاصة بمعالجة أوجه القصور. وبالمثل، تمنح عمليات التدقيق مؤشراً واضحاً عن مدى كفاية التدابير التصحيحية المطبقة وعن إمكانية وجود اعتبارات أخرى لا بد من مراعاتها. ومن جهة أخرى، يتم اقتراح وقبول عمليات التأجيل عندما تتعرض الدولة لكارثة طبيعية أو لوقوع حدث دولي بارز يحول دون تقديم موظفي الدولة العون لفريق التدقيق.

١٦. تحويل الندوات الإقليمية الحالية للبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران - نهج الرصد المستمر إلى حلقة عمل للمنسقين الوطنيين، لتشجيع الدول على إيفاد المنسقين الوطنيين بحيث يستوعبوا الأدوار المنوطة بهم قبل أنشطة البرنامج العالمي وخلالها وبعدها.

الفوائد المتوقعة:

- التأكد من أن المنسقين الوطنيين مستعدون على نحو أفضل للمشاركة في عملية التدقيق ومعالجة أوجه القصور الخطيرة في الوقت المناسب.

الإجراءات المقترحة:

- تحويل الندوات الإقليمية للبرنامج العالمي (USAP-CMA) إلى حلقة عمل موجهة للمنسقين الوطنيين؛
- تشجيع الدول على تأمين تمكين الموظفين الذين اسندت إليهم مهام المنسقين الوطنيين للبرنامج العالمي من حضور حلقات العمل تلك؛
- تُعقد الحلقات بمعدل حلقتين أو ثلاثة في السنة، بحيث تستضيف الأقاليم حلقة كل سنتين.

تقييم الأثر:

- استعراض المحتوى الحالي للندوات قبل عقدها للتأكد من تقديم أحدث المعلومات.
- تعليق الأمانة العامة: بدءاً من عام ٢٠١٨، تمت مراجعة مواد ندوات البرنامج العالمي بشكل شامل للوفاء باحتياجات المنسقين الوطنيين. ولا قيود على المشاركة فيها، وإن كان يتم تشجيع الدول على إيفاد الأشخاص الذين يعملون كمنسقين وطنيين للاستفادة من التدريب.

١٧. استحداث شبكة من المنسقين الوطنيين. ومن شأن هذه الشبكة ان تساعد بعض المنسقين الوطنيين في أداء مهامهم ولا سيما فيما يخص إعداد ومتابعة تنفيذ خطة الإجراءات التصحيحية.

الفوائد المتوقعة:

- توفير مزيد من الدعم للمنسقين الوطنيين في التحضير لأنشطة التدقيق في إطار البرنامج العالمي بما في ذلك المساعدة في إعداد وتنفيذ خطط الإجراءات التصحيحية.

الإجراءات المقترحة:

- تعمل الأمانة العامة من خلال قسم تكنولوجيا المعلومات على استحداث شبكة موازية لشبكة جهات الاتصال في مجال أمن الطيران.

تقييم الأثر:

- ستكون هناك حاجة إلى موارد في تكنولوجيا المعلومات لاستحداث هذه الشبكة.

(د) اعتماد نهج قائم على المخاطر إزاء ترتيب الأولويات

- فيما يتعلق بترسيخ النهج القائم على المخاطر بغرض ترتيب الأولويات ضمن أنشطة البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة - نهج الرصد المستمر، يُوصي فريق الدراسة التابع للأمانة العامة بما يلي:

١٨. يُطلب من مجموعة عمل التهديدات والمخاطر أن تُعدّ جرداً بالقواعد القياسية من الملحق السابع عشر التي ترتبط أكثر من غيرها بمختلف سيناريوهات التهديدات. وسوف يُستخدم هذا الجرد في إدراج المجالات التي تنطوي على مخاطر كبير في أنشطة التدقيق بشكل دائم.

الفوائد المتوقعة:

- تعزيز نهج تقييم المخاطر لضمان الاستمرارية في تغطية المجالات عالية المخاطر خلال أنشطة التدقيق في إطار البرنامج العالمي.

الإجراءات المقترحة:

- إحالة هذا الطلب إلى مجموعة عمل التهديدات والمخاطر لاستكمال عملية الجرد.

تقييم الأثر:

- متابعة وتحديث عملية الجرد من جانب مجموعة عمل التهديدات والمخاطر مع تطور التهديدات والقواعد القياسية ذات الصلة؛

- قد يتعين قضاء مزيد من الوقت في الموقع إذا تمّ توسيع نطاق عملية التدقيق.

١٩. الاستعانة بدراسة إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة (UNDSS) بشأن تقييمات التهديدات وبيادها في عملية تقييم المخاطر (اقتراح الأمانة العامة) والقيام، مستقبلاً، باستكشاف مصادر أخرى للمعلومات عن التهديدات.

الفوائد المتوقعة:

- تعزيز نهج تقييم المخاطر لترتيب الأولويات ضمن أنشطة البرنامج العالمي وتيسير بلوغ النتيجة ١ ذات الأولوية للخطة العالمية لأمن الطيران: ترسيخ الوعي بالمخاطر والتصدي لها.

الإجراءات المقترحة:

- تتولى الأمانة العامة الاتصال بإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة للحصول على آخر المعلومات بقدر أكبر من السلاسة. ففي الوقت الراهن يتمّ جمع البيانات يدوياً من موقع التصاريح الأمنية لإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة لأغراض التقييم العام للعواصم ولمستوى التهديدات الإرهابية وتلك المتأتية من النزاعات المسلحة والقتال المدني؛

- تقوم الأمانة العامة بتحديد ودراسة المصادر الممكنة الأخرى للمعلومات عن التهديدات بغية استخدامها لاحقاً في عملية تحديد المخاطر.

تقييم الأثر:

- بدءاً من عام ٢٠١٩، سوف يشمل التخطيط للمواعيد المقبلة بيانات إدارة شؤون السلامة والأمن (UNDSS)، حيث بُشرت جهود لتيسير جمع البيانات.

تعليقات الأمانة العامة: بالرغم من أن بيانات إدارة شؤون السلامة والأمن خاصة بالدول، فإنها لا تتعلّق تحديداً بأمن الطيران وإن كانت تتيح تقييماً عاماً للسلامة والأمن في البلد.

٢٠. تحديث الوثيقة 9807 Doc - دليل الرصد المستمر للبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران، من حيث طريقة استخدام بارامترات "الأداء" و"الفرص" في ترتيب أولويات الدول لأغراض التدقيق، بما في ذلك نظام للعلامات يتيح قدرًا أكبر من الوضوح في تقدير كل واحد من المعايير.

الفوائد المتوقعة:

- توفير قدر أكبر من الشفافية وترسيخ الثقة في منهجية تقييم المخاطر المستخدمة في البرنامج العالمي (USAP-CMA).

الإجراءات المقترحة:

- تحديث الوثيقة 9807 Doc.

تقييم الأثر:

- من المتوقع أن يُستكمل التحديث بنهاية عام ٢٠١٩.

٢١. التركيز في عمليات التدقيق على النواقص التي تعتبر أوجه قصور خطيرة وعلى الشواغل البارزة في مجال أمن الطيران وكذا على القواعد القياسية التي أبلغت الدول عن اختلافات معها.

الفوائد المتوقعة:

- التأكد من أن المجالات التي قد تنطوي على مخاطر كبيرة محتملة مشمولة دائما بأنشطة التدقيق؛
- التأكد من معالجة هذه المجالات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة.

الإجراءات المقترحة:

- بعض الإجراءات المنصوص عليها في التوصية رقم ١٩ تعالج هذا الأمر، أما البقية فهي أصلا جزء من العملية السارية؛

تقييم الأثر:

- يجري تناول الأثر في التوصية رقم ١٩.

تعليقات الأمانة العامة: المنهجية الحالية لتحديد نطاق عملية التدقيق كانت تشمل سابقا الشواغل البارزة في مجال أمن الطيران التي تم تحديدها، وأوجه القصور السابقة (بما في ذلك التشغيلية) والاختلافات التي أبلغت عنها الدولة التي ستخضع للتدقيق. علاوة على ذلك، تراعى بشكل منتظم المجالات التي قد تنطوي على شواغل بارزة في تحديد نطاق عملية التدقيق.

٢٢. تشجيع الدول على إجراء تقييمات ذاتية وتقديم النتائج للبرنامج العلمي للمساعدة في تحديد نطاق التدقيق ومدته.

الفوائد المتوقعة:

- معالجة أفضل للمجالات التي تنطوي على مخاطر كبرى محتملة لتكييف نطاق ومدة عملية التدقيق استنادا إلى التقييمات التي تجريها الدولة؛
- تشجيع الدول على اعتماد النتيجة ذات الأولوية رقم ٤ للخطة العالمية لأمن الطيران: تحسين الإشراف وضممان الجودة والإجراءات ذات الأولوية.

الإجراءات المقترحة:

- طلب الدول استكمال التقييمات الذاتية باستخدام أسئلة البروتوكول الحالية وعرض نتائجها على رؤساء الفرق قبل عمليات التدقيق لتيسير التخطيط للتدقيق في الموقع؛
- استحداث نظام مأمون تستخدمه الدول في تقديم المعلومات على الإنترنت.

تقييم الأثر:

- يتعين إجراء تقييم الأثر للبت في إمكانية السماح للدول بالوصول إلى المنصة الإلكترونية المأمونة التي سيتم استخدامها لتقديم بياناتها (مع توفير التدريب اللازم)؛
- سوف يتعين تعديل مذكرة التفاهم الحالية بحيث تُلزم الدول بتقديم أسئلة البروتوكول المستوفاة في أجل محدد مسبقا لضمان الوقت الكافي لدراسة البيانات المقدمة؛
- زيادة عبء العمل على الدول، مثلما هو الحال بالنسبة للإطار الإلكتروني (OLF) الخاص بمراقبة السلامة. بيد أن ذلك سيساعدها في الإعداد للتدقيق وسدّ الثغرات واتخاذ تدابير آنية للاستجابة؛
- سوف يتعين استعراض دقة البيانات المقدمة من الدول باعتبار ذلك نشاطا سابقا للتدقيق، وهو ما سيُطيل أمده. ومن شأن ذلك أن يؤثر على عدد عمليات التدقيق التي ستجرى سنويا إذا ما كرس رؤساء الفرق وقتا طويلا لاستعراض الوثائق الإضافية؛
- بالنظر إلى أن أغلبية الدول لا تقدم الوثائق ضمن الأجل المحددة، فهناك احتمالات زيادة عدد عمليات التدقيق المؤجلة، إذا ما اشترط تقديم أسئلة البروتوكول المستوفاة للاضطلاع بالأنشطة على الموقع.

تعليقات الأمانة العامة: خلال الفترة الانتقالية الفاصلة بين نهاية الدورة الثانية لعمليات التدقيق وتطبيق نهج الرصد المستمر، كلفت الأمانة العامة تحديدا باستحداث نظام لا يحتمل الدول عبئا مماثلا الذي يلقى عليها الإطار الإلكتروني (OLF).

٢٣. اعتماد نهج بمرحلتين في عمليات التدقيق. تقوم الإيكاو باستعراض الوثائق وتقييمها (البرامج الوطنية) ثم العمليات في الموقع، لا سيما حينما تكتشف نواقص في الوثائق المقدمة. وسوف يتطلب ذلك دعما من الأمانة العامة لطلب توضيحات من الدولة حسب الاقتضاء.

الفوائد المتوقعة:

- الوثائق المقدمة مسبقا ستساعد في توجيه الأنشطة في الموقع نحو أهدافها.

الإجراءات المقترحة:

- تتم بالفعل ضمن المنهجية الحالية عملية استعراض الوثائق، حينما تكون متاحة.

تقييم الأثر:

- ما من أثر، ما لم يُشترط استعراض الوثائق لإجراء التدقيق في الموقع. وإذا كان الأمر كذلك، فمن المحتمل أن يزيد عدد عمليات التدقيق المؤجلة. انظر التوصية ٨ أعلاه.

تعليقات الأمانة العامة: تقتضي الإجراءات الحالية من الدول الإدلاء بوثائقها شهرين قبل بدء التدقيق، بما يمكن قائد الفريق من استعراضها والرد على أكبر عدد من أسئلة البروتوكول (حينما تكون الوثائق بلغة التدقيق). وتقدم أسئلة البروتوكول المستوفاة إلى أعضاء الفريق في بداية التدقيق. ويوفر استعراض الوثائق أيضا لرئيس الفريق معلومات مهمة بشأن المجالات التي تشير الفلق وهو ما يتم تشاطره مع أعضاء الفريق يوم التحضير.

لكن إذا كان استعراض الوثائق المسبق شرطا لازما لإجراء التدقيق في الموقع، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة عدد طلبات التأجيل لا سيما وأن العديد من الدول تواجه أصلا تحديات للوفاء بالتزاماتها السابقة للتدقيق.

٢٤. عدم إعداد خطة للإجراءات التصحيحية ردا على التدقيق قد يؤدي إلى تضيق مجال التقييم في المستقبل والحد من نطاقه.

الفوائد المتوقعة:

- المتابعة الفعلية للدول التي لا تُعد خطة للإجراءات التصحيحية.

<p><u>الإجراءات المقترحة:</u></p> <p>- ما من إجراءات إضافية لازمة.</p> <p><u>تقييم الأثر:</u></p> <p>- لا أثر.</p> <p>تعليقات الأمانة العامة: النموذج الحالي لترتيب أولويات البرنامج العالمي (USAP-CMA) يراعي انعدام خطة للإجراءات التصحيحية لدى تحديد طبيعة ونطاق وتواتر أنشطة التدقيق مستقبلاً.</p>
<p>٢٥. استخدام برنامج مراقبة النوعية لدى الدولة وأي تطورات أخرى هامة في البرنامج لأجل تأخير ترتيب الدولة ضمن أولويات التدقيق.</p> <p><u>الفوائد المتوقعة:</u></p> <p>- تُعطى الأولوية في التدقيق للدول التي لا تملك قدرة كبيرة في مجال الإشراف. ومن شأن نظام متين لمراقبة النوعية أن يفضي إلى مزيد من الاتساق والاستدامة.</p> <p><u>الإجراءات المقترحة:</u></p> <p>- لا إجراءات إضافية مقترحة حالياً.</p> <p><u>تقييم الأثر:</u></p> <p>- لا أثر.</p> <p>تعليقات الأمانة العامة: تُراعى قدرة الدولة على الإشراف وتحظى هذه القدرة بوزن في النموذج الحالي لترتيب الأولويات الذي يستند إلى مؤشر الإشراف وفقاً لنتائج عمليات التدقيق السابقة. فالدول التي لديها سلطة إشرافية قوية تتدنى أولويتها فيما يخص الخضوع للتدقيق. علاوة على ذلك، تؤخذ في الاعتبار التطورات الكبيرة التي تسجلها الدولة بما في ذلك قدرتها على الإشراف، وفقاً لتقارير المكاتب الإقليمية خلال عملية التحضير. ويظل اتخاذ التدابير الأمنية المادية الفعالة الاعتبار الأساسي لأن الوظيفة الرئيسية لأي نظام لأمن الطيران هي الكشف عن التدخلات الإرهابية في الطيران المدني ومنعها.</p>
<p>٢٦. إدخال تحسينات على عملية إعداد خطة الإجراءات التصحيحية من خلال تطبيق برنامج مأمون ومتكامل لإدارة هذه الخطة.</p> <p><u>الفوائد المتوقعة:</u></p> <p>- وسيلة سريعة وميسرة لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة الإجراءات التصحيحية.</p> <p><u>الإجراءات المقترحة:</u></p> <p>- باشرت الأمانة العامة العمل مع مصممي تكنولوجيا المعلومات لاستحداث شكل جديد للخطة يتسم بقدرة أكبر من المطواعية ويوفر للدول أداة لإدارة المشاريع. علاوة على ذلك، يكون هذا الشكل الجديد قابلاً للتحميل على البرنامج الحالي لإدارة عمليات التدقيق وبالتالي سوف يتسنى بسهولة متابعة تنفيذ خطة الإجراءات التصحيحية بما ييسر عملية ترتيب الأولويات.</p> <p><u>تقييم الأثر:</u></p> <p>- سوف يجري إعداد الشكل الجديد للخطة باستخدام الموارد المتوفرة. لا أثر.</p>

الإضافة - عينة من الرسوم البيانية

